رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مُعضلة صارت إستثناءً

لا تزال الدول الاوروبية الداعمة لابقاء النازحين السوريين حيث هُم على موقفها الحاد من اي اعتراض يدعو الى معالجة المشكلة. ظهر هذا الامر في افضح صوره في اعمال مؤتمر بروكسل الثامن الذي عقد في بلجيكا في ايار الماضي بعنوان: "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" حيث خرج ككل السنوات السبع الماضية من دون ان يتبصر لا في مستقبل سوريا ولا في واقع ما تحمله ازمة السوريين الذين تركوا ارضهم منذ العام 2011 وتوزعوا على دول الجوار، بعدما تخطى عددهم خمسة ملايين نازح.

ما يثير الاستغراب ان المعنيين بالملف السوري في هذا المؤتمر، اغرقوا الدول المستضيفة بعبارات "الجميل والثناء" من دون ان يلتفتوا الى ما حمله وزراء خارجية هذه الدول من هواجس اجتماعية، ومخاوف اقتصادية، وتهديدات امنية ناتجة من وجود ملايين النازحين واللاجئين السوريين في بلادهم.

هكذا خرج مؤتمر بروكسل بنتيجة وحيدة هدفها دعم ابقاء السوريين حيث هُم، من دون الاشارة الى اي شيء يتعلق بـ"دعم سوريا او مستقبل المنطقة"، حسبما اشار اليه عنوانه.

معظم التقارير التي نشرت عقب انتهاء اعمال المؤتمر، اظهرت ان الدول المعنية بتنظيمه لم يكن هدفها التطلع الى مشاكل الدول المستضيفة، بل طموحاتها تتركز على استقرارها السياسي والاقتصادي والديموغرافي. ولتحقيق اهدافها هذه، استعارت عبارات تفيض بـ"انسانية" مفتعلة، في حين تغفل وجوب العمل من اجل ايجاد حل سياسي مستدام في سوريا. اشارت التقارير ايضا الى ان هذه الدول بمعنى من المعاني، لا ترى الا بعين واحدة، وهمها الوضع الاوروبي، وليس الدول المستضيفة واولها لبنان، الذي تفيض عليه وعنه تهديدات امنية ومشاكل بنيوية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع. من الامور اللافتة صدور مواقف عن مسؤولين اوروبيين تؤكد ان الاتحاد والامم المتحدة متفقان على "ان الظروف الحالية لعودة آمنة وطوعية وكريمة الى سوريا ليست متاحة"، من دون ان يخلص المؤتمر الى وضع اي خارطة طريق تمهد للحل السياسي الشامل في سوريا الذي يرتكز على القرار الدولي 2254. في تقدير المتابعين لمعضلة النزوح السوري في لبنان وفي دول الجوار الاخرى، ان هذا الاعلان الدولي يأتي ليعكس ليس ركودا وجمودا واضحين لقضية تتفاعل "وتتضخَّم" بشكل سيؤدي لا محالة الى انفجارات مختلفة في هذه الدول وعلى كل الصعد، وطبعا سيكون لبنان اكبر المتضررين منها وجوديا وكيانيا، وهو الذي تحمّل ولا يزال عبئا ثقيلا من الناحية الاقتصادية بمليارات الدولارات. هذا ما اوضحه البنك الدولي في تقريره الاخير الذي قدمه الى المسؤولين اللبنانيين، وشرح امامهم ارقام الكلفة الاقتصادية من دون وضع حلول عملية لانتشال لبنان من انعكاسات التأثير السلبي للنزوح السوري على الاقتصاد اللبناني، مع العلم ان هذه المعلومات معروفة سلفا، وقد صدرت تقارير كثيرة في شأنها بقيت من دون متابعة. وستزداد هذه المعضلة تعقيدا طالما ان القرار الدولي لا يبذل جهدا حقيقيا لضمان عودة النازحين الى بلدهم.

اليوم، صار من الواجب فصل السياسة عن طبيعة النزوح وانعكاساته على لبنان. وصار ضرورة حثيثة الطلب من اجهزة الامم المتحدة كافة، ولاسيما مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين unhcr، اعتماد دفع الحوافز والمساعدات المالية والانسانية داخل المناطق الامنة في سوريا للتشجيع على اعادة النازحين الى بلدهم، مع "ضرورة تطبيق مبدأ تقاسم الاعباء من خلال اعادة توزيع النازحين على دول اخرى لمن يتعذر اعادته الى سوريا، بعد ان تخطت نسبة النازحين 30% من مجموع سكان لبنان" على ما قال وزير الخارجية عبد الله بوحبيب. ما كان يؤمل تحقيقه على مدى 13 عاما لم يحصل، فكيف الحال راهنا بعدما صار الموضوع السوري استثناء في ضجيج الحرب القائمة في اوكرانيا وفي فلسطين المحتلة؟

إلى العدد المقبل